التصنيف الاقتصادي للأراضي الزراعية العراقية

الدكتور محمد عبدالمنعم عفر

مقدمـــة :

نظرا لاهمية القطاع الانتاجي الزراعي في الاقتصاد العراقي ومساهمته في تكوين الدخل القومي ، والحاجة الى تنويع مصادر الدخل القومي وعدم التركيز على قطاع النفط ، وان لقطاع الزراعه دور هام في تحقيق تنمية قطاعات الاقتصاد الاخرى خاصة الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية .

كذلك للعلاقة الوطيدة بين الانسان والارض اذ انها المورد الطبيعي الهام الذي يمده بحاجاته اللازمة لحياته وبقائه فهي تمده بالمواد اللازمة لغذائهوبالمواد الاولية المطلوبة لانتاج السلع والخدمات لاشباع حاجاته الانسانية المختلفة فان تصنيف الاراضي من الامور الهامة والاساسية في عملية تخطيط الانتاج الزراعي وترشيد استخدام الموارد الارضية المتاحة .

هذا ويخضع استخدام الاراضي الزراعية في سبيل الاستغلال المختلفة شانها شان السلع الاقتصادية الاخرى لقوى العرض والطلب الاقتصاديين ، الا ان للارض خاصيتين رئيسيتين يتسببان في اختلاف استجابتها للتغيرات السعرية والتنظيمية عن السلع الاقتصادية الاخرى هما دوام الارض وعدم قابليتها للانتقال . وحيث يزيد الطلب على الموارد الارضية بزيادة الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة كل من السكان والدخل القومي والفردي فان ذلك يتطلب ضرورة توجيه استخدام الموارد الارضية المتاحة نحو افضل سبل الاستخدام الاقتصادي . وحيث ان ترك الحرية للافراد في استخدام هذه الموارد ينجم عنه سوء استغلال هذه الموارد وما يترتب على ذلك من خسارة اجتماعية ، فان الاهداف التخطيطية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العراقية لابد وان تتضمن توجيه استعمالات الموارد الارضية بما يكفل تحقيق الكفاءة الاقتصادية من هذا الاستخدام وما يؤدي اليه ذلك من زيادة الناتج القومي والعوائد الاقتصادية للزراع في مختلف استعمالاتهم للاراضي.

وتعاني الزراعة في الجمهورية العراقية من التناقص النسبي في الكميات المتاحة من الموارد الارضية بسبب مشاكل الملوحة وانخفاض الانتاجيه وغيرها من المشاكل التي تعاني منها الزراعة العراقية ويترتب عليها نقص العوائد من الانتاج الزراعي وهجرة الزراع من الريف الى المدينة وما يصاحب ذلك من مشاكل لكل من الريف والمدينة على السواء.

وفي ظل النظام السائد للاستغلال الزراعي فان الزراع يتمتعون بقسط كبير من الحرية في اتخاذ القرارات المزرعية الخاصة باستخدام الموارد الارضية المتاحة لهم . لذا فان الامر يتطلب ان يقوم المجتمع بتخطيط استخدام وصيانة الموارد الارضية العراقية المتاحة .

تصنيف الاراضي واهميته :

يشمل التخطيط لاستخدام الموارد الارضية عدة خطوات تتلخص في (١) :

١ ــ البحوث والدراسات الخاصة بطبيعة المشكلة المطلوب معالجتها وبالعوامل الاخرى الممكن ان تتأثر بالخطة .

٢ ــ دراسة وتحليل الحلول والاجراءات البديله.

٣ ــ اختيار البديل او توليفه البدائل الممكن استخدامها .

٤ ــ اعداد الخطه .

ولنجاح الخطة فان ذلك يتطلب ان تبنى قرارات المخططين على اساس معرفة تامة بالموارد الارضية المتاحة . ولتوفير هذه المعرفة تجرى تصنيفات مختلفة للموارد الارضية تبين ما هي الموارد المتاحة وكيف يتم استخدامها والكيفية التي يمكن بها الوصول الى افضل استخدام لهذه الموارد(٢) .

ولنجاح الخصائص التي يتم بناء عليها تصنيف الاراضي تبعا للغرض من التصنيف واهتمامات ومعايير القائمين بالتصنيف . لذا فانه من الممكن اجراء تصنيف الموارد الارضية بالعديد من الطرق المتباينة ، فقد يتم هذا التصنيف تبعا لاي من الخصائص الطبيعية للارض او تبعا لكيفية استخدامها او وفقا لصلاحيتها لاستخدامات معينه او تبعا للقيمة السوقيةاو تكاليف الاصلاحاو ربحية الانتاج .. الى غير ذلك من المعايير(٢) .

ويهدف تصنيف الاراضي الى تقسيم الموارد الارضية الى مراتب انتاجية ذات خصائص متشابهة يمكن فهمها واستخدامها باكثر طرق الاستغلال مناسبة في محاولة اشباع الحاجات الانسانية .

وتهتم الجمهورية العراقية منذ اخذت بالتخطيط اسلوبا لتنمية وتطوير اقتصادها برفع الكفاءة الاقتصادية للموارد الانتاجية المتاحة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي بهدف زيادة الناتج القومي وزيادة دخول الزراع ورفع مستوى المعيشه . ونظرا لان الزراعة العراقية لم تصل بعد في استغلالها لمواردها الحالية الى درجة الكفاءة الاقتصادية فان الوصول الى هذه الكفاءة يفتح مجالات واسعة امام النهوض بالقطاع الزراعي والقيام بدور فعال في تنمية القطاعات الاخرى .

وعلى هذا الاساس اجرى هذا التصنيف للموارد الارضية المتاحة بالجمهورية العراقية وفقا لكفاءتها الانتاجية الاقتصادية باستخدام تقديرات الانتاجية العينية للزروع الرئيسية في الزراعة العراقية وهي الحنطة والشعير والقطن والشلب لتحديد اكثر المناطق ملاءمة لانتاج كل زرع من الزروع المختلفة وللتعرف على المراتب الانتاجية لمختلف الاراضي الزراعية بالجمهورية العراقية حتى يمكن اعادة تنظيم استخدام الموارد الزراعية المتاحة على الانتجه والمناطق الانتاجية المختلفة وتطوير البرامج والسياسات الاقتصادية لاستغلال الاراضي الزراعية بما يناسب مناطق كل مرتبة انتاجية على حده على اسس اقتصادية وعلميه تكفل تحقيق زيادة الناتج القومي من الموارد الانتاجية الزراعية فضلا عن استخدام هذا التصنيف عند رسم خطط توزيع المساعدات الحكومية للمناطق الانتاجية المختلفة ، وفي تقرير سياسات الاقراض الزراعية بما يتفق والكفاءة الانتاجية لمختلف الاراضي ، وفي تقرير القيم الضريبية والايجارية للاراضي في

---

(١) انظر :

— Barlowe, Baleight, **Land Resource Eco nomics**, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1961.

— University of Illinois, **Modern LandPolicy**, University of Illinois Press, Urbana, 1960.

— Clawson, Marien and Others, **Land forthe Future**, The Johns Hopkins Press, Belitltimbe, 1966.

— Renn, Roland R., **Land Economics**,Harper & Brothers Publishers, New York, 1958.

(١) ، (٢) نفس المصادر السابقة .

المناطق المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بنتائجه في تطوير سياسات الادارة المزرعية في المناطق المختلفة بما يتفق والاهداف القومية من الانتاج الزراعي .

التصنيفات السابقة :

قام الباحث قبل اجراء هذا التصنيف للاراضي العراقية بالتعرف على الدراسات السابقة في هذا المجال حتى يمكن ان يتكامل هذا التصنيف مع التصانيف السابقة ان وجدت والافادة من الخبرة المكتسبة في هذا المجال . الا انه قد تبين عدم وجود تصانيف اقتصادية سابقة للاراضي العراقية المستغلة في الانتاج الزراعي . الا انه يوجد تصنيف للموارد الارضية العراقية تبعا لخصائص التربة الطبيعية والكيماوية (١) وهو تصنيف عام تناول هذه الاراضي بشكل عام دون تفصيل لمختلف اراضي المناطق المختلفة اذ ان هذا التصنيف يقسم مناطق القطر المختلفة الى :

١ – اراضي فيضية : وهي توجد في المناطق المحصورة بين دجلة والفرات في المنطقتين الوسطى والجنوبية ، وتتميز هذه الاراضي بغناها بالموارد المعدنية اللازمة لنمو النبات الا انها فقيرة في النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم خاصة النيتروجين لذا فانه يلزم تعويضه بالتسميد . وتعاني هذه الاراضي في المناطق الجنوبية من الجمهورية العراقية من ارتفاع نسبة الاملاح بها فضلا عن ارتفاع مستوى الماء الارضى الذي يتعذر معه زراعتها . ولذا فان تحسين وسائل الصرف في هذه المناطق يعمل على حسن استغلالها في الانتاج المربح .

٢ – اراضي المناطق شبه الجافه : وتوجد في المناطق الشمالية من الجمهورية العراقية . وهي من اصلح الاراضي للانتاج ، اذا ما توافرت لها مياه الري الكافية . وترتفع في هذه الاراضي نسبة الطين الا انها فقيرة في مواردها العضوية . وتعد الحبوب من اكثر الزروع توافقا مع هذه الاراضي .

٣ – الاراضي الصحراوية (الصخرية والرملية): تتواجد هذه الاراضي بوفرة في الجمهورية العراقية في المناطق الوسطى والغربية والجنوبية ، حيث تقع بين كلا نوعي الاراضي السابقين وغرب وجنوب غرب العراق . وتربة هذه الاراضي قلوية بيضاء شديدة الملوحة لذا فانها لا تصلح بصفة عامة للانتاج الزراعي . الا انه يمكن في بعض المناطق التي تقل فيها الاملاح اذا ما توفرت مياه الري الكافية غسل هذه الاملاح واستغلال الارض في الانتاج الزراعي .

٤ – اراضي المرتفعات : وهي توجد في المناطق الجبلية بشمالي الجمهورية .

منهج الدراسة :

قام الباحث بتصنيف الاراضي بالاقضية المختلفة بالجمهورية العراقية باستخدام معيار متوسط غلة الدونم من الارض خلال الفترة من ٧٠–١٩٧٤ الى ٣ مراتب انتاجية زراعية لكل زرع من الزروع النباتية الرئيسية في الزراعة العراقية . وتتضمن كل مرتبة انتاجية من هذه المراتب مجموعة من الاقضية في انتاجيتها الزراعية . هذه المراتب الثلاث هي المرتبة الانتاجية الزراعية الاولى وتتضمن الاقضية ذات الانتاجية العالية والمرتبة الانتاجية الزراعية الثانية وتتضمن الاقضية ذات الانتاجية المتوسطة ، اما المرتبة الانتاجية الزراعية الثالثة فتتضمن الاقضية ذات الانتاجية الضعيفة ، وتعد المرتبة الاولى هي اكثر المناطق مناسبة للانتاج المجزي من زرع ، اما المرتبتين الثانية والثالثة فانها تتطلب العمل على تحسين انتاجية اراضيها لرفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدامها الموارد فيها .

وتتوقف حدود كل مرتبة من هذه المراتب على ظروف كل زرع من الزروع المدروسة وقد تم عند دراسة كل زرع استبعاد الاقضية التي تزرع مساحة اقل من ١٠٠ دونم ، وكذلك الاقضية التي لا تزرع هذا الزرع بصفة منتظمة خلال الفترة المدروسة ، وفي حالة الاقضية التي استحدثت اثناء فترة الدراسة فقد روعى اخذ السنوات التي يتوفر عنها بيانات مستقلة عن الاقضية التي نشأت عنها ان كانت تشكل فترة زمنية معقولة .

وقد وقع اختيار الباحث كما سبق القول على اهم الزروع الحقلية العراقية من الناحية الاقتصادية وهي الحنطة والشعير والقطن والشلب خلال الفترة

---

(١) محمد صبحي عبدالحكيم ورفقاءه ، الوطن العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .

من ٧٠ ـ ١٩٧٤ وقد شملت الدراسة هذه الفترة باعتبارها احدث فترة انتاجية يتوفر عيها بيانات وتعكس الواقع الانتاجي للارض الزراعية العراقية في الفترة الحديثة ، وقد امتدت هذه الفترة لخمس سنوات حتى يمكن التخلص من اثر التقلبات السنوية والدورية التي يتعرض لها الانتاج الزراعي . وقد اقتصرت الدراسة على المساحات المنتجه دون المساحات المتضررة لعدم مساهمتها في الانتاج .

وقد شملت الدراسة ٨٩ قضاء تابعه لثمانية عشر محافظة وفقا للتقسيم الحديث في الثامن من شباط ١٩٧٦ .

وقد قام الباحث بعد تقدير المراتب الانتاجية للاقضية المختلفة بالنسبة لكل زرع على حدة بتقدير المراتب الانتاجية الزراعية العامة للاقضية المختلفة، وذلك من خلال تقدير معامل حسابي يمثل الدرجات التي يتحصل عليها كل قضاء عن انتاجيته من الزروع المختلفة . وقد اتبع في ذلك طريقة احتساب ثلاث الثانية ودرجة واحدة للدرجة الثالثة وذلك في كل درجات للمرتبة الانتاجية الاولى ودرجتان للدرجة الانتاجية الثانية ودرجة واحدة للدرجة الانتاجية الثالثة وذلك في كل الزروع المدروسة ثم تجميع الدرجات الخاصة بكل قضاء مرجحه بالمساحة المنزوعة من كل زرع ، وتقدير مرتبته الانتاجية العامة . وبهذا الطريق فقد امكن وضع المراتب الانتاجية العامة للاقضية المختلفة .

وقد تضمنت هذه الدراسة ايضا التعرف على مدى مساهمة كل مرتبة انتاجية باقضيتها المختلفة في كل زرع من الزروع ، وما يترتب على زيادة مساهمتها في انتاج هذا الزرع من زيادة في الناتج المتحقق ، حتى يمكن الاسترشاد بذلك في تحديد اكثر المناطق ملائمة لكل زرع من الزروع الرئيسية في الزراعة العراقية وما يمكن تحقيقه من اعادة تنظيم استخدام الموارد الزراعية المتاحة على الانتجه والمناطق الانتاجية المختلفة .

التصنيف الاقتصادي للاراضي المنتجه للحنطة

بالاقضية المختلفة :

تزرع الحنطة في مختلف اقضية ومحافظات القطر بمساحات تفوق غيره من الزروع الاخرى موضع الدراسة .

وتقدر المساحة المنزرعه بالحنطه في القطر بنحو ٥٫٩٢٩ مليون دونم سنويا خلال الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ ، وتعد محافظة نينوى اهم المحافظات المنتجة للحنطة بالعراق سواء من حيث المساحة المنزوعة او كمية الانتاج . حيث يزرع بها نحو نحو ٢٫٠٣ مليون دونم سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة نحو ثلث المساحة المنزرعه بهذا المحصول في العراق . اما الانتاج من هذا المحصول في محافظة نينوى فانه يقدر بنحو ٣٦٦ الف طن في المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة او مايقارب نحو ربع الانتاج العراقي من الحنطة . ويشير هذا الى انخفاض انتاجية الاراضي الزراعية لهذه المحافظة من محصول الحنطة ، ولا يتجاوز متوسط غلة الدونم من الحنطة ١٨٠ كيلو جراما .

ويلي نينوى من حيث الاهمية محافظة التأميم اذ تسهم بنحو ثمن المساحة المنتجة للحنطة بالعراق ويمثل انتاجها نحو عشر الانتاج الكلي للقطر ، وتعد الانتاجية فيها اكثر انخفاضا من محافظة نينوى حيث تقدر غلة الدونم في محافظة التاميم بنحو ١٦٢ كيلو جرام فقط سنويا في المتوسط خلال فترة الدراسة .

وتحتل محافظة اربيل المركز الثالث في انتاج الحنطة من حيث المساحة المنزرعه والتي تمثل عشر المساحة المنزرعه من هذا المحصول بالقطر ، الا ان انتاجها لا يزيد عن جزء من ثمانية عشر جزءا من الانتاج الاجمالي للعراق من الحنطة ، وتعد محافظة اربيل اقل محافظات القطر في غلة اراضيها من الحنطة .

وتعد محافظة النجف اقل المحافظات في المساحات المنزرعة بها الا ان انتاجيتها تزيد على ضعف انتاجية الارض بالمحافظات السابقة .

اما بالنسبة للاقضية المختلفة وانتاجيتها من الحنطة فان نفس القاعدة السابقة ملحوظة ايضا في حالة الاقضية اذ ان اكثر الاقضية توسعا في زراعة الحنطة هي اقلها انتاجية من هذا الزرع اذ جميع الاقضية التي تزيد المساحة المنزرعه من الحنطة بها عن ٢٠٠ الف دونم سنويا في المتوسط خلال فترة الدراسة (عدا قضاء تلعفر) لا تتجاوز فيها غلة الدونم ١٤٥ كيلو جرام سنويا في المتوسط. اما اعلى الاقضية في غلة الارض بها فانها من اقل الاقضية توسعا في زراعة الحنطة اذ على سبيل المثال نجد ان اعلى الاقضية في غلة الارض هو قضاء الرصافة اذ بلغ متوسط غلة الدونم نحو ٥٥٩ كيلو جرام في الوقت الذي لم يزد فيه متوسط المساحة المنزرعه خلال فترة الدراسة عن ١٣ الف دونم بل ان هذا المتوسط لم يتجاوز ٥ الاف دونم في السنوات من ٧١ ـ ١٩٧٤ . وبتصنيف الاقضية المختلفة

تبعا لمتوسط غلة الدونم الواحد بها خلال الفترة المدروسة وهي الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ يتضح مايلي:

١ ـ ان متوسط غلة الدونم الواحد في الاقضية المختلفة قد تراوح بين ١١٢ ـ ٥٥٩ كيلو جرام في العام ، اى ان الفارق بين الحدين الاعلى والادنى لغلة الارض يمثل اربعة اضعاف الحد الادنى للغلة ، وهو فارق كبير جدا يشير الى توافر امكانية هائلة لمضاعفة الانتاج العراقي من الحنطة اذا ما امكن وضع خطط انتاج زراعي تاخذ فياعتبارها التركيب المحصولي الانسب للمناطق الانتاجية المختلفة وحل مشاكل الانتاج الزراعي في المناطق المتخلفة في انتاجيتها ، وتوفير مستلزمات النهوض بالقطاع الانتاجي الزراعي .

٢ ـ انه ياخذ الحدين الادنى والاعلى في الاعتبار فقد امكن تصنيف الاقضية المختلفة تبعا لغلة الارض بها الى ثلاثة مراتب انتاجية هي:
المرتبة الانتاجية الثانية وهي للاقضية التي تقل غلة الدونم فيها عن ٢٠٠ كيلو غرام
المرتبة الانتاجية الثانية وهي للاقضية التي تتراوح فيها غلة الدونم بين ٢٠٠ ـ اقل من ٤٠٠ كيلو غرام .

المرتبة الانتاجية الاولى وهي للاقضية التي تبلغ فيها غلة الدونم ٤٠٠ كيلو غرام فاكثر .

٣ ـ ان عدد الاقضية التي تقع في المرتبة الثالثة يقدر بنحو ١٩ قضاء تقدر المساحة المنزرعه بها في المتوسط خلال فترة الدراسة بنحو ٣ر١٧ مليون دونم تمثل ما يقرب من ٥ر٥٣٪ من جملة المساحة المنزرعه بالقطر . اما كمية الانتاج التي اسهمت بها هذه الاقضية فتبلغ حوالي ٤٤٤ الف طن بنسبة ٨ر٣١٪ فقط من جملة انتاج القطر العراقي من الحنطة . ويقدر متوسط غلة الدونم لهذه المرتبة بنحو ١٤٠ كيلوجرام من الحنطة فيالسنة ، وهو متوسط ضئيل اذا قورن بمتوسط غلة الارض في اقضية المرتبتين الاخريين .

لذا فان زيادة المساحة المنزرعه باقضية هذه المرتبة بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة ٥٩٥ر٪ فقط .

٤ ـ ان عدد الاقضية التي تقع في المرتبة الثانية يقدر بنحو ٤١ قضاء تبلغ نسبة مساهمتها في جملة المساحة المنزرعه حنطه بالقطر ٣ر٣٦٪ الا ان مساهمتها في الانتاج تتجاوز ذلك قليلا حيث تصل الى ٤٣٪ من جملة الانتاج العراقي من الحنطة .

ويقدر متوسط غلة الدونم الواحد من الارض في هذه المرتبة بنحو ٢٧٩ كيلو جرام . وتؤدى زيادة قدرها ١٪ في المساحة المنزرعة حنطة بها الى زيادة في الانتاج بنسبة ١٨٥ر١٪ .

٥ ـ يقدر عدد اقضية المرتبة الاولى ٢٧ قضاء تمثل المساحة المنزرعه بها ١٣٪ من جملة المساحة المنزرعه بالقطر ، ويصل اسهامها في الانتاج الكلي للقطر الى ٤ر٢٤٪ .

كما وان زيادة المساحة المنزرعه باراضي هذه المرتبة بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة ٨٧٧ر١٪ ، وذلك لارتفاع غلة الدونم الواحد بهذه الاراضي الى ٤٤٢ كيلو جرام فيالمتوسط .

من ذلك يتضح ان اضافة وحدة ارضية (دونم) في اقضية المرتبة الاولى يترتب عليها زيادة الانتا جالعراقي من الحنطة بنسبة تزيد على ما يحققه اضافة نفس الوحدة في اقضية المرتبتين الثانية والثالثة . اي انه يمكن الحصول على نفس كمية الانتاج الحالية من الحنطة اذا ما زيدت رقعة الاراضي المنزرعة باقضية المرتبة الاولى في مقابل نقص الرقعة المنزرعه باقضية المرتبتين الثانية والثالثه بمساحات تفوق كثيرا المساحات التي تضاف الى المساحات المنتجه في اراضي المرتبة الاولى . كذلك فان مجال التوسع الممكن والاقتصادي في زراعة القمح هو اراضي المرتبة الاولى يليها اراضي المرتبة الثانية .اما اراضي المرتبة الثالثة فان الانتاج منها محدود جدا .

لذا فانه من الممكن رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الحالية المتاحة للانتاج العراقي من الحنطة اذا ما اعيد تنظيم استخدام الموارد الزراعية بين هذه المناطق الانتاجية المختلفة بما يؤدي الى الحصول على اكبر كمية انتاج ممكن من نفس الموارد الحالية او الحصول على الكميةالحالية من قدر اقل من الموارد .

التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية

المنتجة للشعير بالاقضية المختلفة :

يلي الشعير الحنطة في الاهمية من حيث المساحات المنزرعة ومساهمته فيالزراعة العراقية.

وتقدر المساحة المنزرعه منه في القطر العراقي بنحو ٢٫٢٤ مليون دونم سنويا في المتوسط خلال الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ . اما كمية الانتاج فقد بلغت حوالي ٦١٨ الف طن سنويا في نفس الفترة . ويصل متوسط غلة الدونم في القطر الى ٢٧٨ كيلو جرام في السنة .

وتعد محافظة نينوى ـ كما هو الحال في الحنطة ـ اهم محافظات القطر من حيث المساحة المنزرعة بها من الشعير ، اذ يزرع بها ما يقرب من سدس المساحة الزراعية الشعيرية بالعراق . الا انه نظرا لانخفاض انتاجية الارض بها فان انتاجها لا يتجاوز ثمن الانتاج الكلي للقطر من الشعير .

ويلي نينوى واسط التي يقترب المنزرع فيها من سبع المساحة المنزرعة بالقطر . وتعد كلا من البصرة وكربلاء والنجف اقل المحافظات زراعة للشعير الا ان الإنتاجية فيها متباينة فبينما تعد البصرة اقل المحافظات في انتاجية اراضيها من الشعير فان كربلاء والنجف تعد من اعلى المحافظات انتاجية .

وتعد محافظات البصرة والتاميم واربيل اقل محافظات القطر في انتاجية اراضيها من الشعير بينما تعد محافظات بابل والقادسية وكربلاء والمثنى وبغداد اعلى المحافظات في انتاجية اراضيها .

اما الاقضية فان قسما كبيرا من الاقضية التي تزرع مساحات كبيرة من الشعير تتسم بارتفاع غلة الارض بها . على عكس الحال في زراعة الحنطة. وبالطبع فان ذلك لا يعني ان كل الاقضية التي تتوسع في زراعة الشعير تتسم بارتفاع غلة اراضيها.

وبتصنيف الاقضية المختلفة وفقا لغلة اراضيها الزراعية المنتجة للشعير يتضح ما يلي :

١ ـ ان انتاجية الارض الزراعية تتراوح بين ٧١ـ ٤٢١ كيلو جرام للدونم الواحد في متوسط الفترة محل الدراسة ، الا انه نظرا لعدم انتظام زراعة الارض في قضائي القرنة والخضر فقد تم استبعاد انتاجيتها من هذه الحدود العليا والدنيا للغلة ، وبذا فان الحد الادنى للغلة يقدر بنحو ١١٦ كيلو جرام في حين يصل الحد الاعلى الى ٤٢١ كيلو جرام للدونم الواحد .

ومن الملاحظ ان الفرق بين الحدين الاعلى والادنى للغلة يبلغ مرتين ونصف قدر الحد الادنى للغلة ، وهو مدى واسع جدا ـ وان كان اقل مما هو عليه في الحنطة ـ يبين اتساع امكانية تحسين ظروف الانتاج العراقي من الشعير باتباع اساليب التخطيط الزراعي السليم التي تعمل على منطقة الانتجه الزراعية وفقا لغلة الاراضي والموارد الاخرى في المناطق الانتاجية بزيادة المساحات المنزرعه في المناطق عالية الانتاجية وخفض المساحات المخصصه للانتاج في المناطق ذات الانتاجية المنخفضة .

٢ ـ انه بتصنيف الاقضية المختلفة الى مراتب انتاجية ثلاث فان المرتبة الانتاجية الثالثة تضم الاقضية التي تقل انتاجيتها عن ١٥٠ كيلو جرام للدونم الواحد ، اما المرتبة الثانية فتشمل الاقضية التي تتراوح انتاجيتها بين ١٥٠ الى اقل من ٣٠٠ كيلو جرام ، وتشكل الاقضية ذات الانتاجية التي تصل الى ٣٠٠ كيلو جرام فاكثر المرتبة الانتاجية الاولى .

٣ ـ تضم المرتبة الانتاجية الثالثة ستة اقضية فقط تمثل المساحة المنزرعة بها من الشعير ٦٫٩٪ من جملة المساحة المنتجة للشعير في العراق ، وتعطى انتاجا لا تتجاوز نسبته ٣٫٢٪ من جملة الانتاج العراقي من الشعير ويقدر متوسط غلة الدونم الواحد من الارض في هذه المرتبة بنحو ١٢٧ كيلو غرام فقط .
ويؤدي التوسع في المساحات المنزرعه باراضي هذه المرتبة بنسبة ١٪ الى زيادة الانتاج العراقي الكلي بنسبة ٤٦٤٫٠٪ فقط.

٤ ـ يبلغ اقضية المرتبة الثانية ٣٨ قضاء تمثل المساحة المنزرعة بها ٤٠٪ من جملة المساحة المنزرعة في القطر ، اما انتاجها فيشكل نحو ٣٢٪ فقط من الانتاج . وتصل غلة الدونم الى ٢٢٣ كيلو غرام . وتعمل زيادة الرقعة المنزرعة في اقضية هذه المرتبة بنسبة ١٪ الى زيادة الانتاج الكلي للقطر بنسبة ٨٫٠٪ .

٥ ـ ان ٤٣ قضاء من اقضية القطر تشكل فيما بينها المرتبة الانتاجية الاولى ، وهي تزرع اكثر

من نصف الرقعة الزراعية الشعيرية في القطر (١ر٥١٪) كما ان انتاجها من الشعير يقارب ثلثي انتاج القطر (٦ر٦٢٪) . ويبلغ متوسط غلة الدونم الواحد نحو ٣٤١ كيلو غرام .

ويترتب على التوسع في المساحات المنزرعة بالشعير في اراضي هذه المرتبة بنسبة ١٪ الى زيادة انتاج القطر بنسبة ٢٢٥ر١٪ من ذلك يتبين ان انتاج الشعير احسن حالا من انتاج الحنطة لما تمثله اقضية المرتبة الاولى من نسبة عالية في انتاج الشعير حيث تقترب حصة اقضية هذه المرتبة في المساحة الكلية في حالة الشعير من اربعة اضعاف حصة مثيلتها في حالة الحنطة . كذلك فان حصة المرتبة الثالثة ضعيفة الانتاج في المساحة المنزرعة بالشعير تقل عن سبع حصة مثل هذه الاقضية في حالة انتاج الحنطة . اما حصة اقضية المرتبة الثانية فهي متقاربة الى حد ما في كلا المحصولين .

التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية المنتجة للشلب بالاقضية المختلفة :

بلغ متوسط المساحة المنزرعة بالشلب في العراق خلال الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ نحو ٢٩٩ الف دونم سنويا ، بمتوسط غلة قدرة ٦٥٦ كيلو جرام للدونم الواحد ، وبلغ الانتاج الكلي من الشلب نحو ١٩٦ الف طن .

وتعد محافظتي ميسان والنجف اكثر المحافظات زراعة للشلب اذ تزرعان معا اكثر من نصف الرقعة المنزرعة شلبا بالعراق . الا ان انتاجية الارض فيها خاصة ميسان قليلة . اما اكثر المحافظات انتاجية في هذه الناحية فهي دهوك على الرغم من صغر المساحة المنزرعة بها .

وهناك محافظات كانت تزرع الشلب في عامي ٧٠ ، ١٩٧١ الا انها لا تزرعه الان وهي بغداد وبابل وديالى وواسط ، وقد كانت المساحة المنزرعة بها قليلة فضلا عن ان غلة الارض بها كانت منخفضة .

وتعد البصرة واربيل اقل المحافظات المنتجة للشلب زراعة له اذ لا يزيد قدر المساحة المنزرعه بهما معا عن ١٪ من جملة المساحة المنزرعة بالقطر.

وعلى الرغم من ان دهوك اعلى المحافظات في غلة الارض من هذا الزرع فقد توقفت عن زراعته عام ١٩٧٤ ، وقد فعلت المثنى والسليمانية نفس الشيء ايضا .

ومن جهة الاقضية المختلفة فان ابو صخير والميمونة والكوفه اكثر الاقضية زراعة للشلب على الرغم من انها ليست افضل مناطق زراعة الشلب من حيث انتاجية الارض بها . اما اقل الاقضية المنتجة للشلب زراعة له فهي تلكيف والنجف وبنجوين والعمادية ودهوك وحلبجه .

وبتصنيف الاقضية المنتجة للشلب تبعا لغلة الارض بها خلال الفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٤ يتضح ما يلي :

١ ـ ان الحد الادنى لغلة الدونم الواحد هو ٤٢٦ كيلو جرام في السنة ويمثله قضاء علي الغربي، اما الحد الاعلى للغلة فيبلغ ١٢٨٩ كيلو جرام وذلك في قضاء عمادية . اما الفرق بين هذين الحدين فيقدر بنحو ٨٦٣ كيلو جرام اي ضعف غلة الارض في اقل الاقضية في هذا المجال وهو قضاء علي الغربي ، ويشير ذلك الى التباين الواسع في انتاجية الاراضي الزراعية المخصصة لانتاج الشلب في القطر ، والى الامكانيات الكبيرة لتحسين انتاجية الارض وزيادة الانتاج الزراعي من هذا المحصول اذا ما امكن اعادة النظر في سياسات الانتاج الزراعي الحالية ومناطق الزروع المختلفة .

٢ ـ تجميع المرتبة الانتاجية الثالثة الاقضية ذات الانتاجية الضعيفة وعددها ١٥ قضاء تبلغ مساحة الشلب المنزرعه بها نحو ١٢٧ الف دونم سنويا في المتوسط ، ويقدر غلة الدونم الواحد فيها بنحو ٥٢٠ كيلو جرام اما انتاجها فيصل الى ٦٦ الف طن . وتشكل المساحة المنزرعه بهذه الاقضية نحو ٤ر٤٢٪ من جملة المساحة المنزرعة بالقطر ، اما انتاجها فيصل الى ٦ر٣٣٪ من جملة الانتاج العراقي من الشلب . ويؤدي التوسع بهذه الاقضية بما نسبته ١٪ من جملة المساحة الكلية بالقطر الى زيادة في انتاج القطر تصل الى ٧٩٣ر٪ فقط

٣ ـ لا يزيد عدد اقضية المرتبة الانتاجية الثانية ذات الغلة المتوسطة عن سبعة اقضية ، وتمثل المساحة المنزرعة بها ٣ر٣٥٪ من جملة المساحة الكلية اما انتاجها فيصل الى

٤٤ر٤٪ من الانتاج الكلي ، ويقدر متوسط غلة الدونم لهذه المرتبة بنحو ٨٢٥ كيلوجرام. ويعمل زيادة الرقعة المنزرعة باراضي هذه المرتبة بنسبة ١٪ الى زيادة الانتاج العراقي الاجماليمن الشلب بنحو ٢٥٨ر١٪ .

٤ ـ لا يتجاوز عدد اقضية المرتبة الانتاجيةالاولى ذات الغلة المرتفعة قضائين اثنين فقط يزرعان من الشلب مساحات محدودة لا تتجاوز ١٪ من جملة المساحة المنزرعه بالقطر الا ان مساهمتها في مجمل الانتاج تصل الى ٨ر١٪ .

ويترتب على زيادة المساحة المنزرعة بهذه الاقضية بما نسبته ١٪ من اجمالي المساحة زيادة الانتاج الكلي بنسبة ٨ر١٪ ، وذلك لارتفاع غلة الدونم الواحد فيها حيث يقدر بنحو ١٢٥٤ كيلو جرام .

التصنيف الاقتصادي للاراضي المنتجة للقطر بالاقضية المختلفة :

يخصص لزراعة القطن بالعراق مساحة تقدر بحوالي ١٣٣ الف دونم في المتوسط سنويا خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ ، وقد بلغت جملة الانتاج حوالي ٤٤ الف طن اذ لا يزيد متوسط غلة الدونم الواحد عن ٣٣٢ كيلو جرام .

وتعد محافظة التاميم وديالى ونينوى اهم مناطق زراعةالقطن الا ان انتاجية الارض متباينةبين هذه المحافظات الثلاث اذ بينما تعد نينوى اعلى المحافظات في مجال غلة الدونم الواحد من الارض فان غلة الدونم في محافظتي التاميم وديالى لا تتجاوز نصف الدونم في نينوى .

اما اقل المحافظات المنتجة للقطن زراعة له فهي ذي قار والقادسية وبابل وجميعها ذات انتاجية منخفضة .

وتزيد الانتاجية في نينوى واربيل والانبار كثيرا فيما بينها سواء من حيث المساحات المنزرعة او غلة الارض او الانتاج فبينما تتراوح المساحة المنزرعة بين مائة دونم فقط كما في قضاء الحي و ٢٨ الف دونم كما في قضاء الحويجة ، كما انالانتاج يتراوح بين ٢٠ طن كما هو عليه الحال في قضاء الحي ، ٧٠٨ الف طن كما في الحويجه ايضا .

وبالنسبة لغلة الدونم فان تصنيف الاقضية وفقا لهذا المعيار يتبين منه ما يلي :

١ ـ ان غلة الدونم الواحد من الارض تتراوح بين ٨٦ كيلو جرام فقط ، ٧٧٣ كيلو جرام وان الفارق بين هذين الحدين وقدره ٦٨٧ كيلو جرام يماثل ثمانية اضعاف الحد الادنى لغلة الارض ، وهو يتيح امكانيات كبيرة لتحسين كل من الغلة والانتاج من القطن العراقي .

٢ ـ صنفت الاقضية المختلفة الى ثلاث مراتب انتاجية هي المرتبة الانتاجية الثالثة للاقضية ذات الغلة الضعيفة التي تقل عن ٣٠٠ كيلو جرام ، والمرتبة الانتاجية الثانية للاقضية ذات الغلة المتوسطة التي تتراوح بين ٣٠٠ كيلو جرام الى اقل من ٦٠٠ كيلو جرام ، والمرتبة الانتاجية الاولى ذات الغلة المرتفعة التي تقدر بـ ٦٠٠ كيلو جرام فاكثر .

٣ ـ تضم المرتبة الانتاجية الثالثة ٢٠ قضاء تمثل المساحة المنزرعة بها ٨ر٦٣٪ من جملة المساحة المنزرعة قطنا بالقطر ، اما انتاجها فلا تتجاوز نسبته ٥ر٤٢٪ من جملة الانتاج العراقي من القطن . ويبلغ متوسط غلة الدونم لاراضي هذه المرتبة ٢٢١ كيلو جرام .

وتقدر الاضافة الى الانتاج الكلي التي تترتب على زيادة المساحة المنزرعة باراضي هذه المرتبة بما نسبته ١٪ من جملة المساحة الزراعية بحوالي ٦٦٧ر٪ .

٤ ـ ان اقضية المرتبة الانتاجية الثانية البالغ عددها عشرة اقضية تزرع مساحة تصل نسبتها الى ٥ر١٩٪ من جملة المساحة القطنية المنزرعه بالعراق ، وتنتج ما نسبته ٩ر٢٥٪ من جملة الانتاج العراقي من القطن ، اما متوسط غلة الدونم فيصل الى ٤٤١ كيلو جرام اي ضعف متوسط غلة الدونم في اراضي المرتبة الثالثة . وتعمل اضافة قدرها ١٪ الى المساحة المنزرعة بهذه الاقضية الى زيادة في الانتاج قدرها ٣٢٩ر١٪ .

٥ ـ ان الاقضية السبعة المكونة للمرتبة الانتاجية الاولى تزرع ٢ر١١٪ من جملة مساحة القطن بالعراق ، وتنتج ٧ر٢١٪ من جملة الانتاج ، بمتوسط غلة قدرة ٦٤٢ كيلو جرام للدونم الواحد .

اما ما يترتب على اضافة قدرها ١٪ الى المساحة المنزرعة بها فهو ٩٣٨ر١٪ زيادة في الانتاج الكلي .

● **مما سبق يتضح** ان محافظة نينوى اهم مراكز الانتاج بالنسبة لثلاث من المحاصيل المدروسة هي الحنطة والشعير والقطن . يليها محافظة التاميم فيما يختص بانتاج الحنطة والقطن وواسط بالنسبة لانتاج الشعير ، اما بالنسبة لانتاج الشلب فان ميسان والنجف هما اهم مراكز انتاجية .

الا ان الملاحظ ان ثلاثا من هذه المحافظات الخمس وهي نينوى والتاميم وميسان من اقل المحافظات في انتاجية اراضيها الزراعية بالنسبة للمحاصيل موضوع الدراسة .

كذلك فان المشاهد ان اهم الاقضية المنتجة لهذه الزروع من حيث المساحات المنزرعة بها وهي الموصل وتلعفر والحضر والبعاج وكركوك وطوز والرفاعي فيما يختص بانتاج الحنطة والشعير ، والكوفة وابو صخير والميمونه بالنسبة لانتاج الشلب ،والحويجه والصويرة بالنسبة لانتاج القطن ذات انتاجية اما منخفضة او متوسطة .

ومن هذه النتائج يمكن القول بان الانتاج الزراعي العراقي يتسم بكثير من الانحراف عن المنوال الانتاجي الامثل الذي ينتج عنه زيادة الناتج القومي وتحقيق رفاهية المجتمع . ويتطلب الامر نهوضا بالانتاج الزراعي العراقي وتحقيقا للتعليم الاقتصادي لسائر طوائف المجتمع اعادة توجيه استخدام الموارد الانتاجية الزراعية العراقية بما يتفق ومبادىء التعظيم الاقتصادي التي تتلخص في استغلال الموارد المختلفة حيثما تكون غلتها الحدية اكبر . وبالطبع فانه نظرا لغياب تقديرات هذه الغلة الحديه لكافة الموارد الزراعية العراقية في كافة سبل استغلالها ، فان تقديرات الغلة المتوسطة التي تم تقديرها في هذه الدراسة تعد بديلا عمليا لها يمكن استخدامه في اعادة توزيع هذه الموارد على كافة سبل الاستغلال البديلة مع الاخذ في الاعتبار ما لهذه المتوسطات من محدوديات في الاستخدام .

التصنيف الاقتصادي العام للاراضي الزراعية العراقية :

من الدراسات السابقة لتصنيف الاراضي الزراعية بالاقضية المنتجه لكل زرع من الزروع المدروسه وجد ان هناك تباينا بين هذه الاقضية في كفاءتها على انتاج الزرع المختلفة . وانه ليس لكل قضاء درجة واحدة من الكفاءة في انتاج الزرع المختلفة بل يتفاوت القضاء الواحد في مرتبته الانتاجية التي يستحقها تبعا للزروع المدروسة (ولا يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة) .

وحتى تتحقق الفائدة الموجودة من تصنيف الاقضية المختلفة تبعا لمعيار غلة الارض الى مراتب انتاجية باتباع المسؤولين عن تخطيط الانتاج الزراعي لتوصيتها واسترشادهم بنتائجها عند وضع خطط الانتاج الزراعي فانه قد تم تجميع مراتب كل قضاء من هذه الاقضية لاستخراج مرتبة عامة لكل قضاء تظهر كفاءته الانتاجية على انتاج الزروع المختلفة .

وقد وجد ان الاقضية المختلفة وعددها ٨٨ قضاء تتوزع بين المراتب الثلاثة كما هو مبين بالجدول رقم (١) كالاتي :

١ — ان المرتبة الانتاجية الثالثة تشمل ربع الاقضية المدروسة اي ٢٢ قضاء منها ثمانية اقضية في منطقة الحكم الذاتي هي اقضية محافظة اربيل وقضاء السليمانية من محافظة السليمانية وقد يرجع تاثر الاراضي باقضية المنطقة الى ظروف الحرب التي كانت دائرة هناك في نفس الفترة الزمنية موضع الدراسة.
اما الاقضية الاخرى وهي ١٤ قضاء وهي مركزة في محافظتي نينوى والتاميم وهي اقضية الموصل والشرقاط والحمدانية والحضر وتلكيف وسنجار من محافظة نينوى، وكركوك والحويجه وكفري وكلار من محافظة التاميم ، فضلا عن بعض الاقضية الاخرى وهي قضاء طوز من محافظة صلاح الدين ، وقضاء الميمونة من محافظة ميسان وقضاءى سوق الشيوخ والجبايش من محافظة ذى قار .

وتعد هذه الاقضية اقل الاقضية في انتاجيتها ، وهي تتطلب وضع برامج عاجلة لتحسين انتاجية اراضيها الزراعية ورفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد بها خاصة وانها تضم اكبر الاقضية بالنسبة لمساحة الاراضي الزراعية بها .

٢ — ان المرتبة الانتاجية الثانية تضم ٣٤ قضاء من مختلف المحافظات العراقية عدا محافظات الانبار وبابل والقادسية وكربلاء .

هذه الاقضية هي الشيخان وتلعفر والبعاج وعقره من محافظة نينوى ، وجم جمال من محافظة التاميم ، والخالص ومندلي

وخانقين من محافظة ديالى ، وتكريت من محافظة صلاح الدين ، والنعمانية وبدره من محافظة واسط ، والكوفة وابو صخير من محافظة النجف ، والسماوه والرميثه من محافظة المثنى ، والعمارة وقلعة صالح والمجر الكبير وعلى الغربي من محافظة ميسان ، والناصرية والشطرة من محافظة ذي قار ، وشط العرب والقرنة من محافظة البصرة ، وجميع اقضية محافظة دهوك وهي دهوك وزاخو والعمادية ، وحلبجه ودربندخان وبنجوين وشهربازار ودوكان وبشدر ورانيه من محافظة السليمانية .

ومن الملاحظ اتساع انتشار هذه الاقضية بين المحافظات المختلفة الا انها بحاجة جميعا الى وضع سياسات انتاجية تعمل على رفع انتاجية الاراضي الزراعية وتحسين التركيب المحصولي بهذه المناطق مع اخذ الخصائص الطبيعية والكيماوية لهذه الاراضي وتوفير وسائل ري وصرف ومكائن واسمدة وغيرها ، حتى يمكن ان تتحقق لها انتاجية اعلى ويمتنع تدهور اراضيها الى مستوى المرتبة الثالثه .

٣ ـ ان المرتبة الانتاجية الاولى ذات الاقضية الـ ٣٢ تمثل الاراضي الزراعية العالية الانتاجية والتي تعد افضل المناطق الزراعية لانتاج الزروع موضع الدراسة وانها اولى المناطق بالتوسع في الانتاج الزراعي .

وتشمل هذه الاقضية مختلف اقضية محافظات الانبار وبغداد وبابل والقادسية وكربلاء وبعض الاقضية من محافظات اخرى متفرقة ، وهي بعقوبة والمقدادية من محافظة ديالى ، وسامراء من محافظة صلاح الدين ، والكوت والحي والصويره من محافظة واسط ، والنجف من محافظة النجف ، والسلمان من محافظة المثنى ، والرفاعي من محافظة ذي قار .

من ذلك يتضح ان ظروف الانتاج الحالية لا يتيسر معها الوصول الى اقصى كفاءة اقتصادية ممكنة حيث يتم تعظيم الناتج الزراعي القومي وعوائد الزراع ، وان السبيل الى ذلك هو وضع سياسات وخطط انتاجية تهدف الى الافادة من نتائج الدراسة الحالية للجداره الاقتصادية لانتاج الزروع المختلفة في مختلف المناطق الانتاجية باعادة تنظيم الموارد المستخدمة في هذه المناطق بين مختلف الزروع .

خاتمة :

من الطبيعي ان يفتح التصنيف المقدم للاراضي الزراعية العراقية مجالات واسعة امام النهوض بالقطاع الزراعي العراقي بدور فعال في تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى . حيث قد أمكن بناء على هذا التصنيف تحديد اكثر المناطق ملائمة لانتاج كل زرع من الزروع العراقية الرئيسية ، والتعرف على المراتب الانتاجية لمختلف الاراضي الزراعية مما يمكن معه اعادةتنظيم استخدام الموارد الزراعية العراقية المتاحة على الانتجة والمناطق الانتاجية المختلفة وتطوير البرامج والسياسات الاقتصادية لاستغلال الموارد الزراعية العراقية بما يناسب مناطق كل مرتبة على حده على اسس اقتصادية وعلمية تكفل تحقيق زيادة الناتج القومي من الموارد الانتاجية الزراعية ، فضلا عن استخدام هذا التصنيف كدليل في رسم خطط توزيع الاعانات الحكومية للمناطق الانتاجية المختلفة ، وفي تقرير سياسات الاقراض الزراعي بما يتفق والجدارة الانتاجية لمختلف الاراضي ، وفي القيم الضريبية والايجارية للاراضي في المناطق المختلفة ، فضلا عن الاستعانه بنتائجه في تطوير سياسات الادارة المزرعيه في المناطق المختلفة بما يتفق والاهداف القومية من الانتاج الزراعي .

جدول (١) المراتب الانتاجية العامة للاقضية المختلفة

المحافظة	القضاء	المرتبة الانتاجية بالنسبة لزراعة الحنطة	الشعير	الشلب	القطن	المرتبة الانتاجية العامة
نينوى	الموصل	٣	٢		١	٣
	الشرقاط	٣	٣		١	٣
	الحمدانية	٣	٢		١	٣
	الحضر	٣	٣		١	٣
	تلكيف	٣	٢	٢	١	٣
	الشيخان	٢	٢	٢		٢
	تلعفر	٢	١		٢	٢
	البعاج	٢	٢			٢
	سنجار	٣	٢		٢	٣
	عقره	٢	٢	٢		٢
	الاجمالي	٣	٢	٢	٢	٣
التاميم	كركوك	٣	٢		١	٣
	الحويجه	٣	٢		٣	٣
	جم جمال	٢	٢		٢	٢
	كفري	٣	٢	٣		٣
	كلار	٣	٢			٣
	اجمالي	٣	٢	٣	٣	٣
ديالى	بعقوبه	٢	١		٣	١
	الخالص	٢	٢		٣	٢
	المقدادية	٢	١		٣	١
	مندلي	٢	٢		٣	٢
	خانقين	٢	٢			٢
	الاجمالي	٢	٢		٣	٢
الانبار	الرمادي	١	١			١
	هيت	١	٢			١
	الفلوجة	١	٢			١
	حديثه	١	١		٢	١
	عنه	١	١		٢	١
	القائم	١	١		٢	١
	الاجمالي	١	٢		٢	١
صلاح الدين	طوز	٣	٣		٣	٣
	تكريت	٢	١		٢	٢
	سامراء	١	١		٢	١

تابع جدول (١)

المحافظة	القضاء	المرتبة الانتاجية بالنسبة للزراعة: الحنطة	الشعير	الشلب	القطن	المرتبة الانتاجية العامة
	بلد	١	١		٣	١
	الاجمالي	٢	٢		٣	٢
بغداد	الكاظمية	١	١		٣	١
	الاعظمية	١	١		٣	١
	الثورة	١	١			١
	الرصافة	١	١		٣	١
	المدائن	١	١		٣	١
	الكرخ	١	١		٣	١
	المحمودية	١	١		٣	١
	الاجمالي	١	١		٣	١
واسط	الكوت	٢	١		٣	١
	الحي	٢	١		٣	١
	النعمانية	٢	١		٣	٢
	بدره	٢	٢			٢
	الصويره	١	١		٣	٢
	الاجمالي	٢	١		٣	٢
بابل	الحلة	١	١			١
	المحاويل	١	١		٣	١
	الهاشمية	١	١		٣	١
	الهنديه	١	١			١
	المسيب	١	١			١
	الاجمالي	١	١		٣	١
كربلاء	كربلاء	٢	١			١
النجف	النجف	١	١			١
	الكوفه	١	١	٢		٢
	ابو صخير	١	١	٢		٢
	الاجمالي	١	١	٢		٢
القادسية	الديوانية	١	١	٢	٣	١
	عفك	٢	١			١
	الشامية	١	١	٢		١
	الاجمالي	١	١	٢	٣	١
المثنى	السماوه	٢	١			٢
	الرميثه	٢	١		٣	٢
	الخضر	٢	١			٢
	السلمان	١	١			١
	الاجمالي	٢	١	٣		٢

سدول (١)

تاجية بالنسبة للزراعة			المرتبة الانتاجية
الشعير	الشلب	القطن	العامة
٣			٢

المصـــدر :

احتسبت من :

١ – وزارة التخطيط ، **تقديرات المساحة المزروعة ومتوسط الغله ومجمـوع الانتـاج الكلـي لمحاصيل الشلب والقطن والسمسم والـ**